جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

أثر الجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في مشاركة المواطنين في الحراك الشعبي في الأردن

خولة الحسن

قسم العلوم الاجتماعية
جامعة قطر، قطر

ذياب البداينة

كلية الشرطة
وزارة الداخلية، قطر

تاريخ الاستلام: ٢٠١٢/١٢/٠٦
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٤/٠٥/٢٢

أثر الجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في مشاركة المواطنين في الحراك الشعبي في الأردن

خولة الحسن وذياب البداينة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضاء عن أداء الحكومة والخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن. تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية من (٨٢١) فردًا من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (١٢) محافظة. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام الأداة التي طورها البداينة (٢٠١٠) الخاصة بمدركات الفساد، والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس مدركات الفساد(CPI).

أظهرت نتائج الدراسة أن هذه المتغيرات قد فسرت ١٤٪ من التباين في متغير المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن، وكان لهذه المتغيرات أثر ذو دلالة إحصائية (F=٩,٧٠٨, ∞=.٠٠٠). وكانت معاملات الانحدار لكل من النوع الاجتماعي والانتماء الحزبي، وأسباب انتشار الفساد، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد أثرًا ذا دلالة إحصائية على نحو منفرد. كما تبين وجود علاقة سلبية بين المشاركين في الحراك وكل من: المحافظة(-٠,١٨٩) حيث تقل المشاركة في الحراك في محافظات الجنوب والمفرق وتزداد في الوسط والشمال، والانتماء الحزبي (-٠,٢٤٣) حيث تزداد المشاركة مع الانتماء الحزبي والتنظيمات الشبابية، ومع ضعف الجهود الحكومية في مكافحة الفساد(-٠,٢٤١) ومع عدم رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية (-٠,٢١٦). كما تبين وجود علاقة إيجابية بين المشاركة في الحراك وكل من: العمر(٠,١١٠)، والتعليم (٠,١٠٩)، ونوع الحزب (٠,١٣٢)، وأسباب انتشار الفساد (٠,١٣٤).

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، رضاء المواطنين، أداء الحكومة، الحراك الشعبي، الأردن.

The impact of governmental efforts in the fight against corruption, and citizen's satisfaction with the government's performance on the participation of citizens in the social movement (Alherak) in Jordan

Khawla Alhasan and Diab Al badayneh

Abstract:

This study aimed to identify the impact of government efforts in the fight against corruption, citizen's satisfaction with the government's performance and the personal, social and economic characteristics of in the citizens involvement in the social movement in Jordan. The study sample consisted of a convenient sample of (821) members of the participants in the social movement in Jordan in (12) governorates.

In order to achieve the objectives of the study and for the purpose of data collection, a queioninaire has been developed by Al badayneh (2010) and was used as a research tool. The questionnaire was designed to measure corruption, and is based on international measures such as the Corruption Perceptions Index (CPI).

Results of the study showed that the government efforts in the fight against corruption, citizen's Satisfaction with the government's performance and the personal, social and economic characteristics of participants explain 14% of the variation in the participation in the social movement in Jordan and the impact of these variables was statistically significant (F = 9.708, ∞ = .000). Effect of individual regression coefficients of gender, party affiliation, and the causes for the spread of corruption prevalence, and government efforts to combat corruption were statistically significant. A negative relationship between the participants in the social movement governorate (-0.189) where less participation in the social movement in the south and increasingly in the center and north region, party affiliation (-0.243) where participation increases with party affiliation and youth organization, the weakness of the government's efforts in the fight against corruption (-0.241) and the dissatisfaction of citizens for government services (-0.216). Moreover, there were a positive relationship between participation in the social movement an age (0.110), and education (0.109), the type of party (0.132), and the causes for the spread of corruption (0.134).

Keywords: Corruption Prevention, Citizens Satisfaction, Government Performance, Social movement, Jordan.

مقدمة

منذ قيام الموجة المضادة للأنظمة السلطوية والدكتاتورية التي بدأت في العام ٢٠١٠م، وانتشرت في العالم العربي، فقد مثلت أكثر تحد خطير ودائم للحكم السلطوي في الشرق الأوسط. وعلى أية حال فإن الاحتجاجات لم تكن متوقعة في مجملها، ولم تكن مسبوقة في شدتها؛ حيث أضعفت القادة العرب. الربيع العربي الذي ظهر بقادحات مباشرة أو غير مباشرة مثل حرق بوعزيزي؛ حيث بدأ في تونس في ١٨-١٢-٢٠١٠، وفي مصر ٢٥-١-٢٠١١، وفي ليبيا في ١٧-٢-٢٠١١، وفي اليمن وفي سوريا. لم يكن الربيع العربي منتج صدفة، وإن كان منتجًا لتراكم مشكلات اجتماعية كبرى، أُستعبد فيها الناس وأُستبعدوا من المشاركة في صنع مستقبلهم، وكممت أفواههم، وغرقت الدول في الفساد واختطفت من أفراد وجماعات المصالح واختلط الرسمي بالشعبي، وساد عدم الانضباط في المجتمع، وأُستبعد الشباب وهُمشوا وهُمش دورهم، وهم الذين تعلموا وتثاقفوا مع الآخر الحر وبقوا في بيئة مقيدة للأنفاس والتفكير والإبداع مما جعلهم يعانون الثنائية من نقص الحرية، ونقص المعرفة ونقص الأمن الإنساني هم وسائر شرائح المجتمع.

لقد أظهر تقرير الأكونومست (مد الربيع العربي، ٢٠١١) الذي حاول الإجابة عن تساؤلات: هل الانتفاضة العربية ستؤدي إلى الديمقراطية أو للدكتاتورية أو للفوضى؟ وباستخدام فهرس شو (Shoe) الذي طور للتنبؤ بمثل هذا الوضع، وهو مقياس من ١٠٠، حيث يمثل ١٠٠ الأكثر في عدم الاستقرار، ومكون من حرية الصحافة والفساد والديمقراطية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة السكان دون ٢٥ سنة، ونسبة السكان عمر ٢٥ فأكثر إلى نسبة السكان وعدد سنوات الحكم. ويحتل الأردن منتصف المقياس (٥٠٪)، ولا بد من أخذ بعض المؤشرات الأخرى في الحسبان. فموقع الأردن على مقياس الديمقراطية ١١٧ من ١٦٧، وعلى الفساد ٥٠ من ١٧٨، وعلى حرية الصحافة ١٤٠ من ١٩٦، وفيه معدل بطالة ١٢,٥٪، ومعدل فقر ١٣,٤٪، وهو مجتمع شاب ٥٦,١٪ من السكان عمر ٢٤ سنة فما دون، وينتشر الإنترنت في ٢٧,٦٪ بين السكان.

وفي الأردن حيث يعاني من مشكلات ذات جوانب اقتصادية مثله مثل جيرانه. وهناك شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل من الشباب. ولا يوجد ما يلوح في الأفق بأن مشكلات الأردن الاقتصادية ستحل في القريب العاجل. لا يوجد في الأردن أي صراع ديني (سني -شيعي- مسيحي). والتوتر هو بين الشرق أردنيين والغرب أردنيين؛ حيث يحتل الشرق أردنيون تقليديا المناصب الحكومية وغالبية الأجهزة الأمنية وينظر إليهم على أنهم الأساس التقليدي للدولة الأردنية. أما الغرب أردنيون أو الأردنيون من أصل فلسطيني فقد حققوا تأثيرات ثابتة خلال السنوات حيث يديرون غالبية قطاعات الأعمال بنجاح (Sullivan, 2011b). ويعتقد أن الطرفين متعادلان من حيث النسبة السكانية، ويعتقد بعض الغرب أردنيين أنهم ممثلون جيدا في الحكومة، في حين يقلق الشرق أردنيون من التأثير المتزايد للغرب أردنيين مع زيادة النمو السكاني للغرب أردنيين (Sullivan, 2011b). كما أن زواج الملك عبد الله من الملكة رانيا وهي فلسطينية الأصل وهي التي لعبت دورًا فاعلاً في السياسات المحلية والخارجية. وعرف عنها دعمها لحقوق المرأة ودعمها لقانون منح الجنسية للأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، هذا الدعم قد أثار انتقادات؛ حيث تم النظر إليه على أنه محاولة لتغيير التوازن الديموغرافي لصالح الأردنيين من أصل فلسطيني (Staff, 2011). وكان مؤشرًا على ذلك توقيع ٣٦ قائدًا من القبائل الشرقية المحافظة مطالبين الملك بإنهاء دور الملكة في السياسة (Staff, 2011). وعلى الرغم من الانتقادات حول دور الملكة والأوضاع الاقتصادية الصعبة فما زال الملك يحظى بشعبية واسعة بين مختلف فئات الشعب. كما اعتنقت الشرطة الأردنية عقيدة الأمن الناعم في التعامل مع الحراك الشعبي، فعرف عن الشرطة الأردنية مصافحة المتظاهرين وتوزيع الماء، ومنذ اندلاع التظاهرات سجلت حالتا وفاة عندما فصلت الشرطة بين طرفين (موالاة وحراك) (Black, 2011) مقارنة بحوالي ١٠٠٠٠٠ في سوريا. ويعتقد أنه إذا ما استمر الملك عبد الله في الإصلاح الديموقراطي، وتقديم أهداف مجدولة زمنيًا للشعب، لضمان مشاركة شعبية واسعة للناس في الحكومة الوطنية ومحاربة الفساد بقوة، وتقديم شفافية في الحكومة، وأن تستمر الأجهزة الأمنية في ضبط النفس والمهنية، وإذا حقق الأردن هذه الأجندة فإن العائلة الهاشمية ستحكم الأردن لسنوات قادمة (Spindel, 2011).

الحراك الشعبي الأردني

يشير مصطلح الحراك الشعبي إلى تحرك مجموعة من الناس ضد الأوضاع السيئة في المجتمع، ويتجسد من خلال الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات والمهرجانات الخطابية، وقد تأخذ الطابع السلمي أو العنيف بحيث تميل نحو التصعيد والمواجهات العنيفة، كما شهد الأردن احتجاجات عمالية سجلت رقمًا قياسيًا في عام ٢٠١١ ؛ إذ تم تنفيذ (٨٢٩) احتجاجًا، مقارنة مع (١٣٩) احتجاجًا في عام ٢٠١٠، ففي تقرير أعده المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية - أن غالبية الاحتجاجات العمالية تركزت في القطاع العام بنسبة ٥٨,٥٪ من إجمالي الاحتجاجات بواقع ٤٨٥ احتجاجا، و ٣٠٩ احتجاجات في القطاع الخاص بنسبة ٣٧,٣٪، و٣٥ احتجاجا نفذ من قبل عاطلين عن العمل بنسبة ٤,٢ بالمائة.

وتوصل التقرير إلى أن غالبية النقابات العمالية المعترف بها رسميًا منعزلة بالكامل عن الحراك العمالي في الميدان ومواقع العمل؛ إذ إن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية ٩٨٪ تم تنفيذها من قبل مجموعات عمالية ونقابية ليس لها علاقة بالنقابات العمالية القائمة السابعة عشرة واتحادها العام؛ إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي قامت بتنفيذها النقابات العمالية المعترف بها رسميًا ١٧ احتجاجًا عماليًا فقط (المرصد العمالي، ٢٠١٢)، ولعل الاعتصام الأبرز هو اعتصام المعلمين في بداية دوام الفصل الثاني لعام ٢٠١٢ من أجل إنشاء نقابة للمعلمين، وكان لهم ما أرادوا وحققوا مطلبهم. إضافة إلى العديد من إضرابات موظفي القطاع العام والمؤسسات الخاصة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة رواتبهم.

ولأول مرة يشارك عدد من المتقاعدين العسكريين في الحراكات

الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين ويطالبون من خلال اللجنة التحضيرية بعدد من المطالب، وهي: إعادة الأراضي الأردنية التي تم نهبها أو بيعها أو الاستيلاء عليها بغض النظر عن الشخص أو الجهة التي قامت بهذا العمل، وإعادة السيادة الوطنية الأردنية لجميع المؤسسات التي تمت خصخصتها أو بيعها أو تأجيرها أو العبث بمقدراتها، ومحاسبة الفاسدين واللصوص وكل من استولى على المال العام وإعادة هذا المال إلى ملكية الشعب/ خزينة الدولة، والمطالبة بفروقات المكافآت لسائر المتقاعدين بحيث تتساوى مع المتقاعدين الجدد، ومطالبة الدولة بنسبة ٢٠٪ من وظائف ديوان الخدمة المدنية لتكون لأبناء المتقاعدين العسكريين، ومطالبة الدولة بنسبة ٢٠٪ من تعيين السفراء للمتقاعدين العسكريين وأبنائهم، والدعوة للاعتصام أمام مؤسسة المتقاعدين العسكريين لإسقاط إدارتها، وإعادة هيكلتها بحيث تصبح بالانتخاب وليس بالتعيين، وتحويل اللجنة التحضيرية للمتقاعدين العسكريين إلى حركة وتنظيم سياسي مؤازر ومؤمن بفكر الحركة الوطنية الأردنية، والمشاركة بالاعتصامات والمسيرات باسم الحركة الوطنية الأردنية - جناح المتقاعدين العسكريين، ووقوف المتقاعدين العسكريين متكافلين متضامنين مع أي متقاعد عسكري يتعرض هو أو أي من أفراد أسرته إلى ضغوط أمنية أو عسكرية أو سياسية أو منع توظيف بسبب موقف الأب، والدعوة للنفير العام والمسيرة المليونية. (جراسا نيوز، ٢٠١١/١١/٢٩). وقد شهد الأردن ثلاث موجات من الحراك الشعبي.

كانت الموجة الأولى من الحراك (موجة المحروقات) خلال عام ١٩٨٩م، وهو ما يعرف «بهبة نيسان»، بدأت من مدينة معان وامتدت إلى المدن الجنوبية الطفيلة والكرك وإلى منطقة الوسط تحديدًا السلط، وتم قطع الطرق بواسطة الشاحنات، وحرق ممتلكات الدولة من مؤسسات وآليات، وكذلك إحراق مؤسسات مصرفية مثل ريفكو، وتم فرض حظر التجول في المدن المذكورة، وتعطيل الحياة العامة، احتجاجا على السياسات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع أسعار الوقود في ذلك الوقت وانخفاض قيمة الدينار الأردني وبيع رصيد الدولة من الذهب، حيث تميزت تلك الفترة بحظر العمل الحزبي، واتباع سياسة الأحكام العرفية، ويذكر أن زيد الرفاعي كان رئيس الوزراء في تلك الفترة. وكان من نتائج هذا الحراك عودة الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية بفضل مرونة النظام السياسي باحتواء الأزمة وإقالة حكومة الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات برلمانية أفرزت مجلسا نيابيا بعد تعطل الحياة البرلمانية لفترة من الزمن.

أما الموجة الثانية (موجة الخبز) فكانت خلال عام ١٩٩٦ الذي انطلق أيضا من الجنوب وتحديدًا من الكرك ومعان والطفيلة وامتد إلى الشمال وبعض مناطق عمان والسلط احتجاجًا على رفع سعر الخبز من (٨) قروش للكيلوغرام إلى (٢٤) قرشًا، وقد قامت آنذاك مجموعة من الأحزاب برفض هذا القرار والتحرك جماهيريًا وإعلاميًا وسياسيًا، وكان الرد الأمني قد تجسد من خلال حملة اعتقالات موسعة للناشطين، وتوقيفهم في سجون الجويدة وسواقة، وتم تحويل بعض منهم إلى محكمة أمن الدولة، وبعض آخر خرج بكفالات مالية دون توجيه اتهامات.

أما الموجه الثالثة (موجة الربيع العربي) فهي حراك عام ٢٠١١ الذي بدأ بعد ظهور ما يسمى (بالربيع العربي) في بعض البلدان العربية، وتحديدًا من تونس بعد أن قام البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجًا على سياسات القمع والاضطهاد وتفشي البطالة والفقر وضيق ذات الحال والتي تعد الشرارة التي قادت إلى تنامي حركة الاحتجاجات في البلدان العربية ومنها الأردن، ويعد هذا الحراك في الأردن الأطول من حيث المدة الزمنية والأقل عنفًا؛ حيث تم اتخاذ سياسة الأمن الناعم إلى حد كبير، في الرد على الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض الاحتكاكات والمواجهات بين المحتجين والأجهزة الأمنية، واعتقال المتظاهرين ووجود المندسين والبلطجية. ويمتاز الحراك الشعبي الأردني الحالي بتعدد الحركات فيه سواء الحزبية بكل أطيافها والشبابية والأحرار والإصلاح والحركة النسائية، ويغطي كل المحافظات والمدن الأردنية والقرى والبادية فكل محافظة ومدينة ولواء وقرية يوجد فيها حراك يعبر عن مطالبه واحتجاجه، وإن أجمعت كل الحراكات على محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين واسترداد مقدرات الوطن، والمناداة بالإصلاح السياسي وسن قانون انتخاب عصري وغيرها من المطالب التي تمس أمن المواطن وإرساء قواعد الديموقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين كل الشرائح الاجتماعية.

مشكلة الدراسة

تعد المطالبات الشعبية بمكافحة الفساد الجامع المشترك بين الحراكات الشعبية في جميع المحافظات الأردنية، وقد قامت الحراكات الشعبية والاجتماعية بالتصدي لهذه الظاهرة ومكافحة تغولها والمطالبة بمحاكمة القائمين على الفساد واسترجاع ما تم سلبه من مقدرات وثروات البلد. وقد أشار تقرير أمني أردني إلى وجود ٤١٠٠ اعتصام منذ بداية عام ٢٠١١ (وكالة جراسا الإخبارية، ٢٠١١/١٢/١٩) تطالب بمحاربة الفساد والبدء بإصلاحات سياسية وتفعيل الجهود الحكومية لمكافحة الفساد وتقديم الفاسدين إلى المحاكم المختصة.

وقد شكلت المناداة بمحاربة الفساد وتقديم رموزه للمحاكمة، وطرح أسماء الفاسدين ضمن الشعارات، وتكونت الأهازيج التي تنادي بمكافحة الفساد حتى أصبحت جزءًا من ثقافة الحراك الشعبي اليومية. وتنامى عدد الحراكات الاجتماعية في الأردن عموديًا وأفقيًا، فزاد عدد الحركات الشعبية وزادت أعداد المظاهرات وأعداد المشاركين، وشملت المطالبات قضايا غير مسبوقة من مثل المناداة بمحاكمة أشخاص معينين، وانتقاد الملك والملكة وأسرتها، وشكلت المناداة بمحاربة الفساد الجامع المشترك الأكبر لهذه الحراكات، وعلى سقف المطالبات الشعبية بمحاكمة رموز الفساد وأعوانه، واستجاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بقوله:" إن كان ابني فاسدا فحاكموه" في رسالة ملكية على أن محاربة الفساد تحظى بأولوية وطنية ودعم ملكي، وما محاكمة مدير المخابرات الأسبق إلا أحد المؤشرات على استفحال الفساد في مؤسسات الدولة، ودليل على

جدية الدولة في محاربة الفساد والمفسدين.
وتسعى الدراسة الحالية لفحص أثر لجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضاء عن اداء الحكومة، في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن.
تساؤلات الدراسة
- ما أثر الخصائص الشخصية على الحراك الشعبي ؟
- ما أثر الخصائص الاجتماعية على الحراك الشعبي ؟
- ما أثر الخصائص الاقتصادية على الحراك الشعبي؟
- ما أسباب انتشار الفساد في المجتمع الأردني؟
- ما رضا الحراك الشعبي عن الجهود الحكومية في مكافحة الفساد؟
- ما الجهود الحكومية في مكافحة الفساد في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة

كانت هذه أول دراسة علمية تدرس الحراك الشعبي الأردني من خلال فحص أثر الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن. كما أن لهذه الدراسة مضامين تتعلق برسم السياسات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمجتمع الأردني وتصميم البرامج الموجهة إلى الشباب وإلى فئات الحراك الشعبي، كما تساعد في فهم محددات ظاهرة الحراك الاجتماعي في الأردن. إضافة إلى أنها تمثل مجالاً جديدًا واقعيًا وتطبيقيًا للبحث الاجتماعي في الأردن وفي المنطقة العربية لدراسة المشكلات الاجتماعية وتفتح بابًا جديدًا للباحثين في هذا الجانب المهم وهو الحراك الشعبي.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة، في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن. وتهدف بشكل عام إلى:
١- التعرف على العوامل التي تؤدى إلى الفساد المجتمعي.
٢- التعرف على أثر الخصائص الشخصية على الحراك الشعبي.
٣- التعرف على أثر الخصائص الاجتماعية على الحراك الشعبي.
٤- التعرف على أثر الخصائص الاقتصادية على الحراك الشعبي.
٥- التعرف على أسباب انتشار الفساد في المجتمع الأردني.
٦- التعرف على رضا الحراك الشعبي عن الجهود الحكومية في مكافحة الفساد.
٧- التعرف على الجهود الحكومية في مكافحة الفساد في المجتمع الأردني.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسات عربية حول الربيع العربي، وهناك بعض الدراسات والتحليلات الغربية، ويرجع ذلك إلى حداثة ظاهرة الربيع العربي وسرعة انتشارها ولعنصر المفاجأة والسرعة في تطورها. ولا تزال الدراسات في بداياتها ومن المتوقع أن يستحوذ هذا الموضع على اهتمام الباحثين قريبًا؛ حيث بدأت هذه الدراسات بالظهور بشكل لافت للنظر في أوروبا منذ العام ٢٠١١.
ففي مبادرة من مجلس الأعيان تم عقد ندوة انتهت بتقرير عن موقع الأردن في الربيع العربي ومنها دراسة البداينة (٢٠١٢) والتي حاولت تحليل الملامح العامة للصورة الاجتماعية الأردنية ضمن مكونات أساسية منها: المكون الأول: الروابط الاجتماعية الأردنية التي تجعل من المجتمع الأردني مجتمعًا ممكن الوجود. إن الذي يوحد المجتمع الأردني ويجمع قواه ليس ثروة مالية تطمع فئات الشعب في اقتسامها والركون إليها، ولا موارد طبيعية فتتداعى عليها ونلتقي عليها متوحدين لنقتسم ونتوحد. ولا يجمع المجتمع الأردني فئة نخب أو طائفة أو شريحة أو طبقة منتفعة من حالة الأردن فتحرص على تمتين التجمع والتوحد هذا، ليستمر انتفاعها وتحقيق مصالحها. فلا الرأسمال الاقتصادي قد وحد المجتمع الأردني أو وحده في الماضي، ولا قدرة الموازنة العامة ولا قوة الدينار جمعت النسيج الاجتماعي المتماسك واللحمة الجاذبة. وإنما الذي يوحد المجتمع الأردني ويجمعه في هوية وطنية واحدة وانتماء متماسك هو ما لديه من قوة وتجذر للرأس مال الاجتماعي. فالرأس مال الاجتماعي هو الجوانب الإيجابية للحياة الاجتماعية، إنه عقد اجتماعي فيه الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع. والروح الجمعي بما فيها من القيم والعادات الاجتماعية الإيجابية السائدة والعمل المشترك للهدف المشترك بعيدًا عن صراع الطبقات وصراع العشائر والنخب المستفيدة. وإن فُقد الرأس مال الاجتماعي أو انهار سادت الفوضى الاجتماعية. أما المكون الثاني فهو أن المجتمع الأردني مجتمع انتقالي. انتقل من مجتمع تقليدي/ زراعة ورعي وبسرعة فاجأت الجميع إلى مجتمع تعددي خدمي منفتح سياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا بتسارع ومسيرة تفوق سرعة ومسيرة مكونات المجتمع الريفي المختلفة والاجتماعية منها بالدرجة الأولى.
كما بينت الورقة العمليات الاجتماعية المولدة للحراك وهي أن الحلقة الأولى في السلسة هي تراكم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتفاوت والشعور بالظلم والتهميش وضعف المشاركة السياسية، وشيوع مستوى عالٍ من مدركات الفساد وتكوين جماعات المصالح التي اختطفت الدولة، وسيطرت على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وشيوع ثقافة العود للعشائرية والفزعات وإضعاف القانون، وسيادة عادات اجتماعية سلبية. كل هذه المشكلات وغيرها قادت إلى أن يتحول تراكم المشكلات الاجتماعية ويتعمق درجات ليصبح معضلات اجتماعية كبرى، وبخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح واستعصائه، والفساد ومحاربته مما أعاق محاولات التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. كما أن هذه المعضلات قد قادت إلى طرح أسئلة صعبة سياسيًا واجتماعيًا تجاوزت المحرمات الاجتماعية والأمنية والاجتماعية، تساؤلات تناولت الحلم الأردني ومستقبل الأجيال القادمة. وقد طرحت هذه التساؤلات في السر والعلن وتناولت البناء السياسي والبناء الاقتصادي والبنية الاجتماعية للمجتمع الأردني وتوزيع القوى فيه حتى إنها وصلت أحيانًا إلى قمة الهرم

السياسي وصلاحياته وطبيعة الحكم وفصل السلطات، ووظائف المؤسسات الحساسة الأمنية ودورها المستقبلي.

ثم إن هذه المعضلات الاجتماعية سرعان ما قادت إلى أزمات اجتماعية حادة وأزمات سياسية واضحة، وانبثق عنها تحديات اجتماعية كبرى، منها تحديات محاربة الفساد، والإصلاح المستعصي، والتغير العشوائي، وتعاظم قوة مجموعات المصالح وعودة العشائرية وتجاوزها للقضاء ولسلطة الدولة. كما وضعت الكثير من الضغوط على كل اللاعبين تتعلق بماذا يحدث؟ كيف يحدث؟ وماذا نفعل؟ وجاءت الاستجابة الرسمية تقليدية جبرية أحيانًا تعتمد الحلول الأمنية الناعمة مع قليل من الحلول غير الناعمة عمادها الفزعة وشيطنة الطرف الآخر، وثقافتها الاختباء خلف صمام الأمان ودافعها المصالح الذاتية والوظيفية. نجم عن هذه المعطيات تحول المجتمع الأردني من أكثر مجتمع في العالم ممتثل للسلطة في السبعينيات إلى مجتمع حراك، انتقل إلى القوة الجمعية والمجتمعية مطالبًا بالتغيير والإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء أردن قوى, مستفيدًا من التقنيات الحديثة في خلق مجتمعات تخيلية وتواصل عن بعد، وإعلام مواطن عوضًا عن إعلام الدولة. وامتاز هذا الحراك بعفويته وبقاعدة كبرى من المهمشين وقليل من جماعات المصالح وجماعات الظل المتسلقة على الحراك أو المقلدة للحراك لتحقيق مكتسبات فردية أو جمعية. كما غاب عن الحراك المغيبون عن المجتمع والمغتربون - الصفوة والمثقفون. والمخرجات المتوقعة لهذه العمليات المتداخلة والمتسلسلة من مشكلات ومعضلات وأزمات وتحديات هي بالتأكيد ليست بالعودة للحالة القبلية السابقة (البداينة، ٢٠١٢).

وفيما يتعلق بواقع الحراك الشعبي فقد تناول الخريشة (٢٠١٢) واقع الحراك الشبابي، فيرى أنه منذ اندلاع عاصفة المطالبة بالتغيير في الشارع العربي والتي اتخذت إما شكل الثورة السلمية أو شكل الاحتجاجات والمظاهرات المستمرة التي تقترب من العنف أحيانًا، أو ما كان منها أقل من ذلك لكنه في تصعيد متواصل. والسؤال المطروح هو لماذا حدث ما حدث؟ وكيف حدث؟ ولماذا الآن؟ والسؤال في شكله العام بديهي ومباشر. هناك أسباب عامة تتلخص في الظلم والفساد السياسي والإداري والمالي وغياب العدالة الاجتماعية وغيرها من الحقوق الإنسانية والوطنية. وبما أن حركات المطالبة بالتغيير قد قام ويقوم بها جيل أكثريته من الشباب في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، فمن المهم أن نتعرف على البيئة والظروف المختلفة التي يعيش فيها الشباب.

ويقول إن أية مراجعة عابرة لمؤشرات التنمية البشرية التي تضمنتها تقارير الأمم المتحدة وغيرها من المرجعيات والمراكز والمؤسسات المتخصصة خلال العقد الماضي فقط ستكشف أسوأ ما يمكن تخيله، فهي ليست سيئة فقط بل تزداد مؤشراتها سوءًا بشكل تصاعدي من سنة إلى أخرى؛ حيث إن مؤشرات التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية كلها من أدنى المؤشرات حتى عند مقارنتها بدول غير عربية أقل كثيرًا في مواردها وإمكاناتها، وتؤكد تقارير حقوق الإنسان التزايد المستمر والمخيف في انتهاك هذه الحقوق بمختلف أشكالها. كما أن الحريات العامة تتعرض للمصادرة بأساليب قمعية فظة.

ويرى المساواة والعدالة الاجتماعية غائبة، وحرية التعبير والرأي غير موجودة، والشفافية في أدني مستوياتها، والفساد والعبث بالمال العام في أشد صورة، ومعدل دخل الفرد من الناتج القومي في أدنى مستوياته، ومعدلات البطالة والفقر في زيادة متواصلة، وشريحة الشباب أصبحت تمثل النسبة الأكبر من السكان هي التي أصبحت تواجه هذه المعاناة وتكتوي بنارها. إن هذه المعضلات والأوضاع المتردية ليست وليدة السنوات الأخيرة، إنها موجودة منذ زمن طويل لكنها بلغت ذروتها الآن في الزمن المفاجئ الذي لم يحسب له حساب ولم يتخيل أن شرارة الحراك الشبابي ستنطلق منه. لقد تضافرت الأسباب السابقة خالقة احتقانًا شديدًا في نفوس جيل جديد من الشباب الذي خنقهم اليأس والقنوط. لقد أسهمت تراكمات النظام الاقتصادي والإداري وسلبيات اجتماعية كبيرة في تهميش وتغييب دور الطبقة الوسطى وهي الطبقة الأكثر حيوية وتعلمًا وثقافة، وهو الأمر الذي راكم الفجوة التي ازدادت اتساعًا بين المجتمع والدولة، خصوصًا بإضعاف دور الطبقة الوسطى والتي تقاس درجة تقدم أي مجتمع بوجودها ودورها وتأثيرها، وخاصة في اتخاذ القرار والمشاركة فيه، ولعل وجودها يعتبر صمام أمان للتقدم والاستقرار بما تمثله من ثقل ووزن اجتماعي وثقافي. لقد وصل الأمر إلى حد تمركز السلطة حول مجموعات وبؤر اجتماعية حاولت أن تضعف رأس المال الاجتماعي للوطن، وأن تعبث بالثقة السائدة والمتواصلة بين القيادة والشعب، وبين صفوف الشعب نفسه فرقة وتفتيتًا للنسيج الاجتماعي. وتحولت تدريجيا إلى نظام غنائم تحتاج إلى زبائن من الأشياع والأتباع، وتداخلت إلى حدود كبيرة السلطة بالمال. لدرجة أنه حصل انزياح وتهميش لطبقات وفئات اجتماعية واسعة ومن ضمنها الطبقة الوسطى التي هي الوعاء والحامل الاجتماعي للتغيير بسبب سياسات الهيمنة ومواقف النخبة واحتكار العمل السياسي والنقابي لدرجة أن الجهوية والعشائرية والعائلية سيطرت على الدولة التي أصبحت ممثلة بأقلية شديدة معزولة لكنها متحكمة بكل شيء. إن قاعدة التوريث الإداري والسياسي لمناصب الحكومة أصبحت ملاحظة، وقد امتزجت أحيانًا بالفساد المالي والإداري والسياسي, في حين كان موقف النخبة السياسية والثقافية والعشائرية من الطبقات كافة إما السلبية أو المشاركة على استحياء. فأنتجت في مجتمع أردني محافظ حراكًا شعبيًا سلميًا في مناطق جغرافية وديموغرافية (الخريشا، ٢٠١٢).

ومن الجهود العربية العلمية الندوة التي نظمها قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية بالجامعة الأمريكية ببيروت والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع ومؤسسة فريدريش إيبرت (لبنان) بالتعاون مع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وجامعة قطر - وحتى هذه الندوة فغالبية المشاركين فيها غير عرب- وكانت بعنوان الانتفاضات العربية: مناظير سوسيولوجية ومقارنات جغرافية، وقد نشر ملخصها كل من مأمينة عربي وجوليان يورغنماير في حوار كوني Arabi and Jür-genmeyer (2012)، وهدفت إلى إبراز ما اعتيد إهماله من المناظير

السوسيولوجية، وكذلك إلى استشراف سيناريوهات مستقبل الانتفاضات عبر مقارنات تاريخية وما بين البلدان والقارات، وجاء فيها: لا يزال مصير الانتفاضات الشعبية غير موثوق به، على أنه بات من الواضح أن مشهد المنطقة السياسي مسه تغير لم يسبق أنه شهدته منذ الانقضاء الرسمي للاستعمار، وأن "الاستثنائية العربية" الجوهرانية التي بدت زمنًا ما غير قابلة للمحو فقدت أخيرًا مصداقيتها.

ومن بين المداخلات جسد ماركوس شولز (Markus Schulz) هذا المنظور في عرضه الذي تناول «احتلوا وال ستريت» مقدمًا إطارًا نظريًا للبحث في الحركات الاجتماعية من خلال خطوط التوازي بين الانتفاضات العربية وحركة (احتلوا) من مثل طبيعتها الحوارية، ومنعدمة القادة. أما محمد باميه فيرى أن الحالة العربية ترجع إلى ماضٍ سحيق من تقاليد الايتيقا الفوضوية، وهي تعبير عن ذاكرة تاريخية تتسم بعمق ريبتها تجاه التسلطية وتسعى لوضع الشعب الموضع الممثل عنه بل بوصفه الحاكم الفعلي. ففي حالة البحرين التي حللها عبدالهادي خلف مثالاً لثورة سياسية يحتج مناصروها على ما يتبعه الملك من سياسة "الخبز والسيرك" مطالبين أن يكونوا مواطنين لا رعايا.

أكد كل من راكال سوزا إليثاغا (Raquel Sosa Elizaga) وإدغاردو لاندر (Edgardo Lander) على الحاجة إلى ثورة اجتماعية جديدة بدلاً من مجرد تغيير النظام، وحدها تلك التي مكنت من تجاوز بنى الاستغلال والقهر التي ظلت موجودة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. كما أشار يزيد صايغ إلى اختراق الجيش لكل مجالات المجتمع جراء الدور الحيوي الذي اضطلع به العسكر في بناء الأنظمة التسلطية في العالم العربي، وعليه تكون إعادة تشكيل العلاقات المدنية العسكرية واحدًا من الرهانات الأكثر اتصافًا بالإلحاح والمخاطرة التي تواجه حكومات ما بعد الثورة (Arabi and Jürgenmeyer 2012)

كما يرى فردانستنج (Freudenstein) أن الشيء المؤكد حول التسونامي الكاسح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه لا شيء سيكون كما كان قبل ٢٠١١، كل شيء آخر هو موقف متطور يظهر صورة متنوعة. ولقد أدت الحركات والثورات إلى تغيرات ناجحة في تونس ومصر ثم اليمن وليبيا وستتبع سوريا. كما أدت إلى عدم استقرار أنظمة أخرى، مثل البحرين، وقد تكون معاقلها القادمة الأردن والمغرب ويمكن أن تكون المملكة العربية السعودية. كما أدت إلى وضع خطط إستراتيجية في كل من إيران وتركيا وإسرائيل. وفوق هذا وذاك، فقد بات ما يعرف بالربيع العربي قد وفر فرصة فريدة لأوروبا والولايات المتحدة لنشر الديموقراطية والحرية حيث يمكن أن يصل ملايين العرب إلى إمكانياتهم القصوى. وهذا يؤدي إلى استقرار جيران أوروبا، علمًا أنه يحتمل شيوع العنف والهجرات والأزمات في المنطقة. لقد راهنت أوروبا والغرب على الحصان الخاسر من خلال دعمهم للدكتاتورين والمستبدين في أغلب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انطلاقًا من فكرة أن بديل الاستبداد هو الفوضى أو الإسلاميين والجهاديين، وكان في هذا الاستمرار الضمان لمصالح الغرب على الأقل جزئيًا. كما كانت الفكرة تقوم أحيانًا على الفرضية الثقافية، وهي أن الثقافة والعرف في هذه المنطقة غير مناسبة لبناء مجتمعات ديموقراطية. ويرى فردانستنج أن جذور هذه التظاهرات هي في مزيج من العوامل الديموغرافية والاجتماعية- الاقتصادية والسياسية لعدد لم يسبق له مثيل من الشباب يواجه أنظمة نتنة (stagnant) وفاسدة (corrupt)، وقمعية (repressive) ويواجهون متظاهرين مغمومين بسبب مستقبلهم الاقتصادي، وقرروا المخاطرة بكل شيء من أجل فرصة في حياة أفضل. أما العوامل المسرعة فقد كانت معرفتهم بالعالم، والحضور الإعلامي مثل الجزيرة ووسائط التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك (face Book) ويوتيوب (You Tube) بالإضافة إلى الحماقات والعدوان من أجهزة النظام (Freud-enstein, 2001).

أما دراسة سبندل (Spinndel, 2011) والتي كانت بعنوان الشعب يريد إسقاط النظام (The people want to topple the regime)، فيرى أن الربيع العربي قد أتى من لا مكان. ويستعرض الأحداث في عدد من دول الربيع العربي مصر، وسوريا، والأردن. ويسرد كيف بدأت المظاهرات في درعا حيث قام عدد من الشبان الصغار ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٥ سنة بوضع شعار الشعب يريد إسقاط النظام الذي استعاروه من تونس ومصر. تم اعتقال ١٥ شابًا، وتم ربطهم واقتيادهم من قبل الشرطة السرية السورية، ثم تم اعتقالهم وتعذيبهم وضربهم وخلع أظافرهم، إدارة الشرطة كانت تحت إدارة الجنرال عاطف نجيب وهو قريب للرئيس السوري (CBS News, 2011)، احتشد أولياء أمور الشباب إلى المحافظ لطلب إطلاق سراح أولادهم فأطلقت الشرطة النار عليهم، في اليوم التالي زاد عدد المتظاهرين وكانت استجابة الشرطة مزيدًا من العنف، مع غارة على المسجد حيث قتل ٥ أشخاص بما فيهم طبيب كان يعالج الجرحى، وفي مراسم تشييع القتلى أطلقت الشرطة النار على المشيعين مما أدى إلى سقوط مزيدًا من الضحايا. أطلق سراح الشبان بعد أسبوعين حيث لا زالت آثار التعذيب واضحة على أجسادهم (CBS News, 2011). تحدث سبندل عن عوامل الربيع العربي وهي: العوامل الديموغرافية، الدين، والعمر الوسيط للسكان (median age) والبطالة هي الديموغرافيات التي تمثل مفتاح فهم الموقف الراهن في الشرق الأوسط الكبير. ففي بعد الديموغرافيا، فإن أكثر من ٩٠٪ من السكان مسلمين (Pew Research Center, 2011) منهم ٨٤٪ سنة و ١٦٪ شيعة لا يوجد تسلسل هرمي عند السنة، وهذا يسمح للأنظمة بممارسة الضبط الحكومي على القادة الدينيين المحليين من خلال الدعم المالي والإداري (Brown, 200٠). كما أن للتعليم دورًا مهمًا في توعية الناس بمصيرهم وحياتهم، خاصة مع زيادة نسبة المتعلمين في المنطقة. كما أن قطاعًا واسعًا من الشباب امة يعاني من البطالة. أما الأجهزة القمعية (Coercive appara-tus) وبناءً على إيفا بيلن (Eva Bellin, 2004) فإن الأجهزة القمعية في أغلب دول الشرق الأوسط هي الجيش أو القوى الأمنية الأخرى. إن قائد الدولة يعتمد بشكل كبير على الأجهزة القمعية في البقاء. وبالمقابل، يمنحهم القائد رواتب مجزية ومميزات، ويتجاهل فسادهم (Bellin, 2004). وتمتاز هذه الأجهزة بمؤسستها من حيث

الشكل وأعرافها الخاصة، وعاداتها، ومواليها، وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون وراثية في بعض المناصب المفتاحية والتي تقرر على أساس المحسوبية (cronyism) والسياسة. أما الصلة بالدولة (relevance) وكما قالت بيلن "فإن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يفتقد إلى المتطلبات المسبقة للديموقراطية، وغياب المجتمع المدني القوي، واقتصاد السوق، والدخل المناسب ومستويات تعليم مناسبة، والجيران الديمقراطيين، والثقافة الديمقراطية كلها تفسر فشل المنطقة في الدمقرطة (Bellin, 2004, p.141). هذا بالإضافة إلى تاريخ المنطقة في حكم الإمبراطوريات والتي زودت درجة كبيرة من الاستقلالية للكيانات القبلية المحلية في معالجة شئونها مقابل دفع الضريبة وتقديم الجيوش لقتال الأعداء عند الحاجة. وهذه العوامل تشكل اتزانًا هشًا في حكم الشرق الأوسط. وكما قال ماكس فيبر (Weber) «إذا كانت الدولة تثبت وجودها، يجب أن يسيطر عليها الانصياع للسلطة المطالب بها من القوى التي تكون» (Weber, 1918/2010, p.115). هذا بالإضافة إلى الخوف من التغيير وخاصة من الطبقات غير المتعلمة، والأوضاع الاقتصادية السيئة.

يعد تقرير الأكونومست (مد الربيع العربي) أول تقرير علمي لرصد الربيع العربي ومحاولة تحليل جوانبه المختلفة. أظهر تقرير الأكونومست (مد الربيع العربي، ٢٠١١) والذي حاول الإجابة عن تساؤلات هل الانتفاضة العربية ستؤدي إلى الديمقراطية أم للدكتاتورية أم للفوضى؟ وباستخدام فهرس شو (Shoe) الذي طور للتنبؤ بمثل هذا الوضع، وهو مقياس من ١٠٠، حيث يمثل ١٠٠ الأكثر في عدم الاستقرار: ومكون من حرية الصحافة والفساد، والديمقراطية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة السكان دون ٢٥ سنة ونسبة السكان عمر ٢٥ فأكثر إلى نسبة السكان، وعدد سنوات الحكم. يبين هذا المقياس ترتيب الدول العربية على النحو التالي: اليمن، ليبيا، سوريا، العراق، مصر، عمان، موريتانيا، السعودية، الجزائر، تونس، الأردن، المغرب، البحرين، لبنان، الإمارات، الكويت، وقطر. وهو يرى أن هناك ٣ دول ذات نظام سياسي هجين والباقي أنظمة سلطوية، واحتل اليمن حوالي (٩٨٪). ويحتل الأردن منتصف المقياس (٥٠٪)، ولا بد من أخذ بعض المؤشرات الأخرى بالحسبان. فموقع الأردن على مقياس الديموقراطية ١١٧ من ١٦٧، وعلى الفساد ٥٠ من ١٧٨، وعلى حرية الصحافة ١٤٠ من ١٩٦، وفيه معدل بطالة ١٢,٥٪, ومعدل فقر ١٣,٤٪, وهو مجتمع شاب ٥٦,١٪ من السكان عمر ٢٤ سنة فما دون، وينتشر الإنترنت في ٢٧,٦٪ بين السكان. (The Economist Intelligence Unit, limite, 2011).

ولقد أثارت فاطمة العيساوي (El-issawi, 2011) مخاوف حقوق الأقليات (المسيحيين) في الربيع العربي، وتلخص هذه المخاوف أن الربيع العربي قد أتى بالإسلاميين وقد يكون لتطبيق الشريعة الإسلامية تهميش لحقوق الأقليات والتي لا تتوقف على المسيحيين بل والمرأة. وقد استخدم هذا المبرر لدعم الأنظمة الدكتاتورية في الوطن العربي، كي يتم التأثير على الداخل والخارج في محاصرة عدم دعم الربيع العربي.

أما دراسة أرونسون (Aronson, 2011) فقد حاول تحليل الربيع العربي وانعكاساته على فلسطين؛ حيث بين أن ردود فعل الأنظمة العربية تجاه الربيع العربي متباينة، ففي بعض الأنظمة قد وجهت بنادق الجيش نحو صدور شعبها كما في سوريا، والبعض تمت الإطاحة به كما في ليبيا، وفي البعض تنازل كما في مصر، وفي حالة اليمن تم الانسحاب من السلطة ضمن صفقة ضمانات. ويخلص للقول إن الوطن العربي اليوم ضعيف ومقسم أكثر من أي فترة سابقة. فقد انقسم الوطن العربي حول الحرب مع إيران، واحتلت ٣ عواصم عربية (بغداد، بيروت وطرابلس). قدمت المملكة العربية السعودية خطة سلام مقابل الاعتراف بإسرائيل. القادة العرب ذوي العلاقة المتينة مع الولايات المتحدة وإسرائيل (حسني مبارك، محمود عباس، وكذلك بشار الأسد) لم يستطيعوا استثمار الدعم الأوروبي والأمريكي وترجمته في معادة سلام لاسترجاع أراضيهم المحتلة. ويرى أن الربيع العربي ثورة اجتماعية- تطالب الحكام أن يحترموا ويشرفوا كرامة كل مواطن. فلسطين ليست موضوعًا دافعًا للربيع العربي في تغير النظام.

وفي دراسة بليدس ولو (Blaydes & Lo, 2011) والتي كانت بعنوان "رجل واحد صوت واحد وقت واحد فيريان أن الربيع العربي قد شكل تحديًا للأنظمة الاستبدادية العربية في الشرق الأوسط وتحت أي ظروف يمكن للربيع العربي أن يترجم إلى «الموجة الرابعة» من الديمقراطية؟ ويريان أن سؤال مدى التزام المعارضة الإسلامية بالديمقراطية بعيدًا عن الانتخابات الأولى للبلد ربما تضعف دمقرطة الشرق الأوسط. إن الانتقال للديمقراطية ممكن فقط تحت شرطين هما: أولاً، عدم التيقن بخصوص تفضيلات الفاعلين من الصفوة شرط ضروري للتحول الديمقراطي. ثانيًا، القدرة القمعية للدولة يجب أن تبقى أعلى من الحد الأدنى. آخذين هذه الشروط في الحسبان، ويمكن للديمقراطية أن تحدث عندما يلتقي ووعان من اللاعبين السياسيين- محررو النظام (regime liberaliz-ers) الذين يفضلون الديمقراطية لتضييق الدكتاتورية، والصفوة في المجتمع المدني والذين يقدرون المبادئ الديمقراطية. (Blaydes & Lo, 2011).

المنهجية

منهج الدراسة هو المنهج المسحي. حيث تم تطوير استبانة مكونة من عدد من المقاييس الدولية المستخدمة في قياس مدركات الفساد، بناءً على أدبيات الموضوع والدراسات ذات الصلة.

مجتمع الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني من (١٢) محافظة. ومجتمع الدراسة مجتمع غير معلوم الحجم، وحجمه متغير من أسبوع لأسبوع وفق الأحداث المحلية، من خلال اتباع أسلوب المسح الاجتماعي في توزيع الاستبانات على الأفراد المشاركين في الاعتصامات والاحتجاجات، والأحزاب والائتلافات الشبابية والحركات الإصلاحية والتجمعات الشبابية.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بالطريقة القصدية لتحقيق أهداف الدراسة، وبلغت عينة الدراسة الكلية (١٠٥٠) لجميع المحافظات بواقع (٣٥٠) لكل إقليم، إلا أن عدد الاستبانات المسترجعة بلغ (٨٢١) وكانت نسبة المسترجع (٧٨٪) ويلاحظ أن نسبة الفاقد مقبولة في مثل هذه الدراسات، وقد يعود ذلك لاعتقاد البعض بحساسية الأسئلة وبخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة بالحراك من قبل المبحوثين وتردد البعض أو خوفهم.

خصائص العينة

- القطاع. تبين أن عدد المشاركين الكلي (٨٢١)، استجاب منهم (٧٩٥)؛ حيث بلغ عدد المشاركين من القطاع الحكومي (٣٥٢) بنسبة (٤٤,٣)٪، ومن القطاع الخاص (٢٥٧) بنسبة (٣٢,٣)٪ ومن المجتمع المدني (١٨٦) بنسبة (٢٣,٤)٪.
- الإقليم. أما توزيع العينة وفق الإقليم فكانت بنسبة ٢٥٪ من كل إقليم تقريبًا. أما عن توزيع المشاركين في الحراك وفق المحافظة فقد تبين أن البلقاء كانت النسبة الأعلى تليها الطفيلة ثم معان والعقبة، أما النسبة الأقل فكانت الزرقاء.
- النوع الاجتماعي والعمر. وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي للمشاركين في الحراك الشعبي، كان عدد الذكور (٦٣١) بنسبة (٧٧,٧)٪ مقارنة مع عدد الإناث الذي بلغ (١٨١) وشكل ما نسبته (٢٢,٣)٪. أما متوسط العمر فقد كان ٣٩,٧ سنة بانحراف معياري ١١,٦.
- التعليم. وفي توزيع المشاركين بالحراك وفق التعليم ضمن ٦ فئات أساسية (أمي(١٪)، وإعدادي(٣٪)، وثانوي(١٣٪)، ودبلوم(١٧٪)، وجامعي(٥١٪)، ودراسات عليا(١٤٪) فقد جاء حملة الشهادة الجامعية أكبر من النصف (٥١٪) ، كأعلى نسبة بين المشاركين.
- الدخل والعمل . كان متوسط الدخل ٥١٤ دينارًا وبانحراف معياري ٣١١ دينارًا.

أداة الدراسة

تم استخدام الأداة التي طورها (البداينة،٢٠١٠) والتي استخدمها الشمري بدراسة مدركات الفساد الإداري في المجتمع السعودي. واعتمدت أداة الدراسة في بنائها على الدراسات السابقة، وقد تم تطوير بعض المقاييس لتتناسب مع طبيعة الدراسة على مجتمع الحراك الشعبي الأردني بإضافة بعض الفقرات وتعديل بعض فقرات المقياس. وتكون المقياس من جزء خاص في البيانات الديموغرافية للمستجيب، وسبعة أجزاء خاصة بمحاور الدراسة، وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبانة على مقياس من (صفر) إلى (١٠)، حيث (صفر) الأقل إسهاما و(١٠) الأكثر إسهامًا، على الشكل

٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

ويطلب من المستجيب وضع الرقم الذي يعبر عن رأيه لكل بند من بنود الاستبانة، وبشكل مفصل تكونت أداة الدراسة من الأجزاء التالية:

١- بيانات ديموغرافية (شخصية): وهي بيانات عن المبحوثين متعلقة بنوع القطاع الذي يعملون فيه، والمحافظة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والدرجة الوظيفية، والتعليم، والعمل. وهي بيانات تفيد التعرف على خصائص الحراك الشعبي الأردني.

٢- مقاييس الفساد: وهي مجموعة مقاييس فرعية للفساد وهي على النحو التالي:

مقياس أسباب الفساد. وهو سؤال عام عن مدى إسهام (١٦) عنصرًا في انتشار الفساد من مثل ضعف التشريعات وضعف القضاء وضعف أجهزة العدالة الجنائية ... إلخ، ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى إسهام هذه العناصر وعددها (١٦) في انتشار الفساد.

مقياس تقييم الجهود الوطنية في مكافحة الفساد. وتكون هذا المقياس من (١٢) فقرة قاست مدى فعالية الجهود الوطنية في مكافحة الفساد وبخاصة جهود مجلس النواب وجهود الحكومة وجهود ديوان المظالم وجهود هيئة مكافحة الفساد، ... إلخ، ويطلب من المستجيب تقييم الجهود الحكومية في محاربة الفساد.

مقياس رضا الحراك الشعبي الأردني: ويحدد فيه المستجيب مدى رضا الحراك الشعبي عن أداء بعض المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة. وقد استخدم هذا المقياس لغاية تقدير صدق أدوات الدراسة. ويتكون هذا المقياس من (١٠) فقرات، السؤال الرئيس هو مدى رضا المستجيب عن أداء هذه المؤسسات.

الحراك الشعبي: ويقصد به المشاركون من الذكور والإناث في المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات في الأردن.

الصدق: تتضمن هذه الخطوة عرضًا لاختبارات الصدق والثبات التي تم إجراؤها على عينة الصدق والثبات:

أ. الصدق: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أولا: صدق المحكمين:

إجماع (٩٠٪) من المحكمين على جميع فقرات الاستبانة.

ثانيا: صدق البناء:

تم إضافة مقياس رضا الحراك لغايات اختبارات الصدق؛ حيث تم حساب معاملات الارتباط بين رضا الحراك مع إسهام بعض العناصر في انتشار الفساد، وشيوع الفساد، والجهود الوطنية لمكافحة الفساد. وقد كان متوقعًا أن تكون العلاقة سلبية في جميع المقاييس الفرعية باستثناء الجهود الوطنية. والنتائج كما ظهرت مبينة في الجدول التالي:

الجدول (١) معاملات الارتباط بين رضا الحراك عن الخدمات الحكومية ومقاييس الفساد

مقاييس الفساد	قيمة معامل الارتباط	α
عناصر انتشار الفساد	-.١٤٢	.000
شيوع الفساد	-.٢٠٠	.000
الجهود الوطنية	.٦٣١	.000

وهذا يدل على صدق المقياس.

الثبات:تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام كرونباخ ألفا (Cron-bach's Alpha):

الجدول (٢) معامل ثبات كرونباخ للمقاييس الفرعية

المقياس	عدد البنود	قيمة ألفا
عناصر انتشار الفساد	١٦	.٩٢٦
الجهود الوطنية	١٢	.٩٣٩
رضا الحراك	١٠	.٩١٢

للتحقق من الاتساق الداخلي للاختبار، وتم حساب معامل الثبات باستخدام البرنامج الإحصائي IMB SPSS 20/ والجدول (٢) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات الأداة. وتظهر مقاييس الفساد ثباتًا عاليًا.

إجراءات الدراسة

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة للتطبيق، تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (١٢) محافظة هي جميع المحافظات الأردنية، وباستخدام العينة القصدية تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من أحزاب سياسية، وحراكات شبابية وتجمعات نقابية، وحملات وطنية، وأفراد مستقلين بشكل مباشر (باليد)، وقد تتطلب الأمر التنسيق المسبق مع القيادات والمسئولين في الحراك لتوزيع الاستبانات، والالتقاء مباشرة مع أفراد الحراك لشرح الغرض من الاستبانة، والهدف من الدراسة والتأكيد على أنها لغايات البحث العلمي فقط. وقد تم استلام الاستجابات مباشرة في بعض الأحيان وتطلب الأمر أحيانًا الرجوع مرة أخرى في مدة لاحقة لجمع الاستبانات. وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات تمثلت في رفض البعض تعبئة الاستبانة، وعدم إعادة الاستبانة من قبل البعض الآخر والتخوف من إبداء الرأي بخصوص بعض الأسئلة. وقد استغرقت عملية توزيع الاستبانات وجمعها حوالي شهرين.

المحددات: تذبذب حجم المشاركة في الحراك فتبلغ ذروتها بعد صلاة الجمعة وتقل في باقي الأيام، كما أنها تتمركز بأمكنة معينة وتتأثر بالظروف المحلية والإقليمية.

عرض النتائج ومناقشتها

تم وصف أسباب انتشار الفساد في الأردن والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة ومكافحة الفساد. وفيما يلي وصف لهذه الأبعاد.

أسباب انتشار الفساد

يظهر الجدول التالي توزيع أسباب انتشار الفساد على مقياس من (٠) إلى (١٠) حيث يشير الرقم صفر إلى عدم الانتشار والرقم ١٠ إلى منتشر جدًا. وقد تبين أن تدخل أصحاب النفوذ قد احتل أعلى المتوسطات تلا ذلك الجشع ورغبة الثراء السريع ثم المحسوبية تلاها عدم الجدية في مكافحة الفساد، وبانحرافات معيارية (٢,٣، ٢,٣، ٢,٤، ٢,٤) على التوالي أما أقل المتوسطات فكانت ضعف القضاء، ضعف أجهزة العدالة الجنائية ثم ضعف التشريعات ثم الفقر وبانحرافات معيارية (٢,٦، ٢,٧،٢,٧، ٣,٥) مرتبة على التوالي.

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى انتشار بنود الفساد بجميع أشكالها

الجدول (٣) المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود أسباب انتشار الفساد

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
ضعف التشريعات	٧٥١	٦,٥٤٩٩	٢,٧١٤٨٧	١٤
ضعف القضاء	٧٥١	٦,١٨٧٧	٢,٦٨٥٤٠	١٦
ضعف أجهزة العدالة الجنائية	٧٤٨	٦,٢٢٣٣	٢,٧١٣٨٧	١٥
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	٧٥٩	٧,٢٣٥٨	٢,٧٧٠١٧	١١
شيوع ثقافة الفساد	٧٥٥	٧,٥٠٨٦	٢,٦٢٤٢٨	٧
الفقر	٧٥٤	٦,٨٣٨٢	٣,٠٦٣٣٥	١٣
المحسوبية	٧٥٦	٧,٩٤٥٨	٢,٤٣٢٨٨	٣
غياب الرقابة أو ضعفها	٧٦٠	٧,٧٧١١	٢,٤٢٧٣٨	٥
غياب العدالة	٧٧٥	٧,٣٣٨١	٢,٧١١٢١	١٠
غياب الشفافية	٧٧٣	٧,٥٠٤٥	٢,٥٥٦٤٢	٨
تدخل أصحاب النفوذ	٧٧٨	٨,٣٢٧٨	٢,٣٢٣٦٨	١
عدم جدية مكافحة الفساد	٧٧٣	٧,٩٣٧٩	٢,٤٣٢٧٨	٤
غياب المساءلة	٧٧١	٧,٧١٨٥	٢,٤٣٦١٨	٦
الشعور بعدم الإنصاف	٧٦٧	٧,٤١٨٥	٢,٥٠٨٦٤	٩
الجشع ورغبة الثراء السريع	٧٧٢	٧,٩٧٩٣	٢,٣٦٨٦٤	٢
تقصير ديوان المحاسبة	٧٦٨	٧,٠٤٣٠	٢,٦٣٣٥٥	١٢
الإجمالي	٧٦٦	١١٣,٥٧٧	٣٢,٣٧٤٨٧	

وصورها في المؤسسات الحكومية ولعل أهمها اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية واتخاذ القرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين يليها استخدام الوظيفة للتعد على المال العام والممتلكات العامة وإساءة المعاملة باسم الوظيفة والتربح من أعمال الوظيفة وتعاطي الرشوة ثم التزوير في المستندات. وهذا يمكن تفسيره من عدم فاعلية جهود الرقابة على المؤسسات الحكومية، وعدم فاعلية نظام العقوبات في الحد من جريمة الفساد وملاحقة مرتكبيها والمتورطين فيها. وهذه النتائج تتفق مع دراسة الشمري (٢٠١٠) التي أجريت على المجتمع السعودي مما يعزز أن الأوضاع في البلدان العربية متشابهة من حيث انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية.

الجهود الوطنية في مكافحة الفساد

يظهر الجدول التالي توزيع الجهود الوطنية على مقياس من (٠) إلى (١٠) حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم ١٠ إلى انتشار كبير للفساد. وقد تبين عدم الرضا عن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد. وكانت جميع المتوسطات أقل من ٥ درجات. أما الأدنى فكان عدم الرضا عن سرعة الإنجازات، وإنجازات ديوان المظالم، والإنجازات الحكومية في مجال الوقاية والمعالجة وشفافية الحكومة في المعالجة بانحرافات معيارية (٢,٥، ٢,٥، ٢,٥،٢,٦) مرتبة على التوالي.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم رضا واضح جدًا لدى المشاركين في الحراك عن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد خاصة في مجال سرعة الإجراءات في المكافحة وأن جهود ديوان المظالم متواضعة جدًا، كما أن إنجازات الحكومة في الوقاية من الفساد وشفافية الحكومة في المعالجة وجدية جهود الحكومة في التصدي لجريمة الفساد وتقديم الفاسدين للمحاكم، إضافة إلى أن جهود مجلس

الجدول (٤) المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود الجهود الوطنية في مكافحة الفساد

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
جدية جهود الحكومة	٧٦٢	٢,٨٨٨٥	٢,٧٤٧٢٤	٨
انجازات الحكومة في المكافحة	٧٥٦	٣,٢١٦٩	٢,٦٥٤١٠	٤
جهود مجلس النواب	٧٦٣	٣,١٤٥٥	٢,٦٠٩٥١	٦
العدالة في تعامل القضايا	٧٦٠	٣,٢٠٠٠	٢,٦٢٩٩٢	٥
تقديم الفاسدين للمحاكم	٧٦٢	٣,١٣٢٥	٢,٦٤٨٣٩	٧
جهود هيئة مكافحة الفساد	٧٦٠	٣,٤٥٣٩	٢,٦٥٢٥٦	٢
جهود ديوان المظالم	٧٦٨	٢,٨٨٩٣	٢,٥٤٧٤٩	١١
انجازات الحكومة في الوقاية	٧٧٣	٢,٩٤٤٤	٢,٥٩٧٤٨	١٠
شفافية الحكومة في المعالجة	٧٧٤	٢,٩٥٢٢	٢,٦٠١٩٣	٩
سرعة الإجراءات في المكافحة	٧٧٤	٢,٨٠٦٢	٢,٥٨٦٨٩	١٢
حماية الفاسدين بالتشريعات	٧٧٢	٤,٩٨٥٨	٣,٣٤٧٧٣	١
جهود ديوان المحاسبة	٧٧١	٣,٣٨٢٦	٢,٦١٢٦٩	٣
الإجمالي		٧٥٩	٨٥ .٣٨	٢٤,٢٧٨

النواب ضئيلة في هذا المجال، وأن العدالة في التعامل مع القضايا وإنجازات الحكومة في مكافحة الفساد أقل من المستوى المتوسط، وأن جهود ديوان المحاسبة ضئيلة أيضًا كما هو الحال في الجهود المبذولة من قبل هيئة مكافحة الفساد، ويوجد قناعة لدى الحراك بوجود حماية تشريعية للفاسدين. وهذا يمكن تفسيره من خلال عدم تحويل قضايا كبيرة لأشخاص متنفذين للمحاكم وعدم تلمس المواطن العادي لجهود الحكومة في مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

رضا الحراك عن أداء الحكومة

يظهر الجدول التالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لرضا الحراك عن أداء الحكومة في مكافحة الفساد. وقد تبين عدم الرضا عن أداء الحكومة في مكافحة الفساد عامة. وكانت جميع المتوسطات أقل من ٥ درجات باستثناء القطاع الشرطي تلا ذلك القطاع الأمني. أما الأدنى فكان عدم الرضا عن أداء الحكومة عامة، والقطاع الحكومي، وهيئة مكافحة الفساد على التوالي.

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضاء عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن. شملت المتغيرات الشخصية القطاع، والمحافظة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والتعليم، والعمل، والدخل، والانتماء الحزبي، ونوع الحزب، والمشاركة بحراك ٨٩ وحراك ٩٦ أسباب انتشار الفساد، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، الرضاء عن الخدمات الحكومية. في حين تكون متغير المشاركة في الحراك بعدد المرات التي شارك فيها الشخص بالحراك. كان معامل الارتباط المتعدد (٠,٣٨) ومعامل التحديد (١٤٪)، أي أن هذه المتغيرات قد فسرت ١٤٪ من التباين في متغر المشاركة في الحراك الشعبي. والجدول التالي يبين معاملات الانحدار لبيان تأثير هذه المتغيرات في متغير المشاركة في الحراك الاجتماعي.

الجدول (٥) المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود رضا الحراك عن أداء الحكومة في مكافحة الفساد

الرقم	البند	المتوسط	الانحراف المعياري
١	أداء الحكومة	٣,٢	٢,٧
٢	القطاع الحكومي	٣,٣	٢,٥
٣	القطاع الخاص	٣,٩	٢,٥
٤	القطاع الأمني	٤,٦	٢,٩
٥	القطاع الشرطي	٥,٠	٢,٧
٦	القطاع السياسي	٣,٧	٢,٧
٧	قطاع الخدمات	٤,٠	٢,٤
٨	المؤسسات الرقابية (ديوان المحاسبة)	٣,٦	٢٤
٩	هيئة مكافحة الفساد	٣,٤	٢,٦
١٠	الحريات والديموقراطية	٤,٠	٢,٨

الجدول (٦) تحليل الانحدار لفحص أثر الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن.

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
المشاركة في الحراك الاجتماعي	بين المجموعات	٨٦٥٨٠,٦٦٤	14	٦١٨٤,٣٣٣	9.708	000.
	داخل المجموعات	٥١٣٤٦٤,٢٧٩	806	٦٣٧,٠٥٢		
	الإجمالي	٦٠٠٠٤٤,٩٤٢	820			

يظهر الجدول أعلاه وجود أثرٍ ذي دلالة إحصائية لمتغيرات الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن (F=٩,٧٠٨, ∞=.٠٠٠). ويبين الجدول رقم ٤ معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة.

ويلاحظ من معاملات الانحدار المعيارية في الجدول رقم (٧) أن المتغيرات الأكثر تأثيرًا في المشاركة في الحراك الشعبي والتي كانت ذات دلالة إحصائية هي متغير الانتماء الحزبي فقد كان أقوى متغير في التنبؤ بالمشاركة في الحراك الشعبي؛ حيث إن المنتمين حزبيًا كانوا أقل في المشاركة في الحراك الشعبي، كما تلا ذلك المحافظة فكلما اتجهنا نحو الجنوب قلت المشاركات في الحراك، وكذلك كان لضعف الجهود الحكومية في مكافحة الفساد أثر في مشاركة الناس في الحراك الشعبي، وأخيرًا انتشار الفساد كان أقوى المتغيرات في تفسير مشاركة الناس في الحراك الشعبي.

وعلى صعيد العلاقة الارتباطية فقد تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في الحراك الشعبي وكل من المحافظة (-٠,١٨٩)، والانتماء الحزبي (-٠,٢٤٣)، والجهود الحكومية (-٠,٢٤١)، ورضا المواطن (-٠,٢١٦). كما تبين وجود علاقة إيجابية بين المشاركة في الحراك الشعبي وكل من العمر (٠,١١٠)، والتعليم (٠,١٠٩)، ونوع الحزب (٠,١٣٢) وأسباب انتشار الفساد (٠,١٣٤). أما معاملات الارتباط الجزئية (partial and part) فقد تبين أن

الجدول (٧) معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة في المشاركة في الحراك الشعبي

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	
(Constant)	22.415		11.164	2.008	.045			
القطاع	444.	013.	1.280	347.	728.	055.	012.	011.
المحافظة	-1.095	**141.-**	269.	-4.077	.000	189.-	142.-	133.-
النوع الاجتماعي	653.	010.	2.221	294.	769.	006.-	010.	010.
العمر	054.	022.	088.	610.	542.	110.	021.	020.
التعليم	425.	016.	937.	453.	651.	109.	016.	015.
العمل	473.	018.	947.	500.	618.	031.	018.	016.
الدخل	003.	031.	004.	884.	377.	060.	031.	029.
الانتماء الحزبي	-3.443	**189.-**	651.	-5.291	.000	243.-	183.-	172.-
اتجاه الحزب	1.969	086.	786.	2.507	.012	132.	088.	082.
حراك ١٩٨٩	3.008	042.	2.926	1.028	.304	023.-	036.	033.
حراك ١٩٩٦	677.-	010.-	2.765	245.-	.807	076.-	009.-	008.-
أسباب الفساد	060.	**070.**	029.	2.050	.041	134.	072.	067.
الجهود الحكومية	139.-	**123.-**	048.	-2.895	.004	241.-	101.-	094.-
رضاء المواطنين	092.-	066.-	059.	-1.568	.117	216.-	055.-	051.-

شكل (١) التوزيع للخطأ المعياري للانحدار
لمتغير المشاركة في الحراك الشعبي

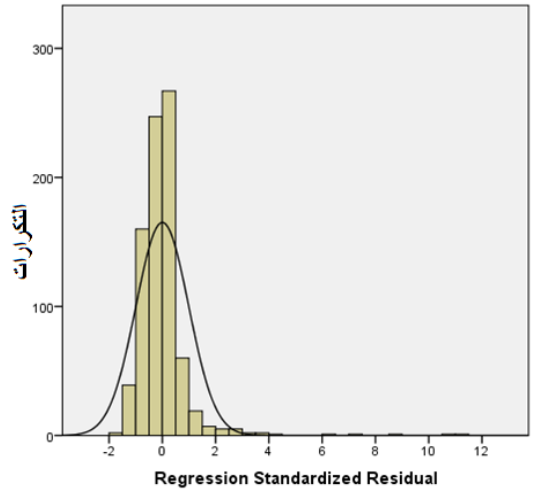

شكل (٢) التوزيع الاحتمالي الطبيعي للخطأ المعياري
للانحدار لمتغير المشاركة في الحراك الشعب

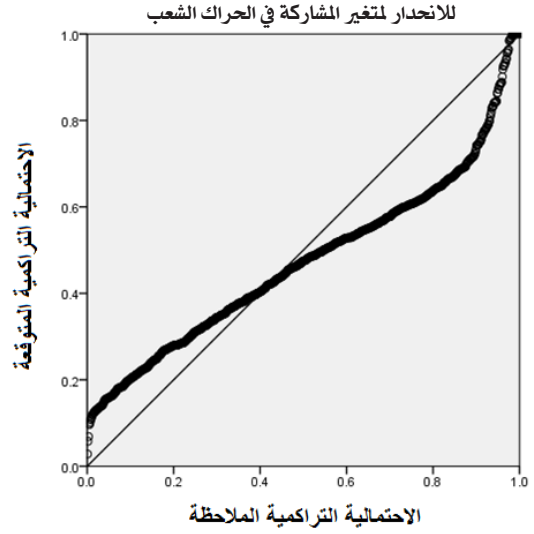

شكل (٣) التوزيع بالانتشار لمعاملات الانحدار المعيارية
لمتغير المشاركة في الحراك الشعبي

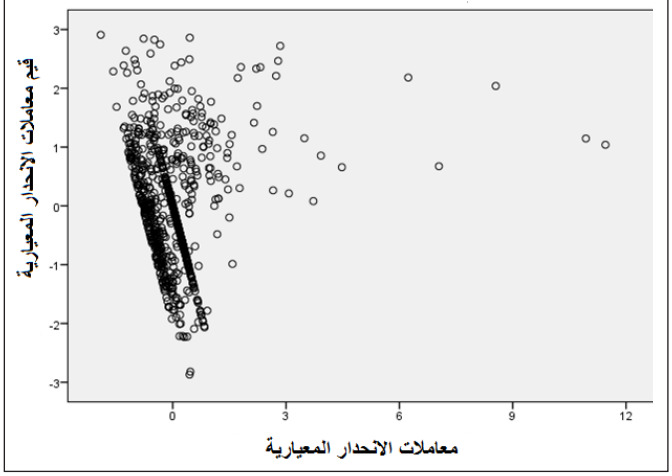

معاملات ارتباط (partial) (ضبط المتغيرات المستقلة الأخرى، بدون تأثيرات المتغيرات المستقلة الأخرى) قد كانت سلبية بين المشاركة في الحراك الشعبي وكل من المحافظة (٠,١٤٢) والانتماء الحزبي (٠,١٨٣-)، والجهود الحكومية (٠,١٠١-). كما بينت معاملات (part) (المساهمة الصافية في التباين على متغير المشاركة) علاقة سلبية لذات المتغيرات؛ حيث كانت بين المشاركة في الحراك الشعبي وكل من المحافظة (٠,١٣٣-) والانتماء الحزبي (٠,١٧٢-)، والجهود الحكومية (٠,٠٩-).

للتأكد من عدم وجود مشكلة (collinearly) فقد تبين أن (toler-ance) يشير إلى سلامة النموذج حيث إن جميع القيم هي أعلى من ٢٠٪ وهي قيم عالية، وأن التباين الصافي المفسر من كل من المتغيرات المستقلة عالٍ، ويصل إلى ٩٠٪ في متغير الانتماء الحزبي. وكذلك فإن قيم (VIF) هي أكبر من ٤ وهي دليل على سلامة النموذج. كما تظهر الأشكال السابقة توزيع الخطأ المعياري ويميل للتوزيع الطبيعي، وكذلك توزيع الاحتمالي ويقترب من خط الانحدار.

المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة أن أثر متغيرات الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن؛ حيث فسرت هذه المتغيرات مجتمعة ١٤٪ من التباين في المشاركة في الحراك الشعبي، وهذا يعني الحاجة لدراسة متغيرات أخرى تفسر وتتنبأ بالمشاركة في الحراك الشعبي. ومع ذلك فقد كان معامل الارتباط المتعدد قويًا نسبيًا (٠,٣٨) وكانت هذه المتغيرات ذات أثر مهم إحصائيًا.

وعند فحص التأثيرات الصافية والفريدة لمتغيرات الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي، والجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في المشاركة في الحراك الشعبي في الأردن، تبين أن المحافظة والانتماء الحزبي، وأسباب انتشار الفساد، وضعف الجهود الحكومية في محاربة الفساد كانت الأقوى في التنبؤ في المشاركة في الحراك الشعبي. وتلتقي هذه النتيجة مع مقياس شو في التنبؤ بالاستقرار في العالم العربي؛ حيث أظهر تقرير الأكونومست (مد الربيع العربي، ٢٠١١) وباستخدام فهرس شو (Shoe) وهو مقياس من ١٠٠؛ حيث يمثل ١٠٠ الأكثر في عدم الاستقرار، ومكون من حرية الصحافة والفساد والديمقراطية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة السكان دون ٢٥ سنة ونسبة السكان عمر ٢٥ فأكثر إلى نسبة السكان وعدد سنوات الحكم. والذي احتل الأردن منتصف المقياس (٥٠٪)، ولا بد من أخذ بعض المؤشرات الأخرى في الحسبان. فموقع الأردن على مقياس الديمقراطية ١١٧ من ١٦٧، وعلى الفساد ٥٠ من ١٧٨، وعلى حرية الصحافة ١٤٠ من ١٩٦، وفيه معدل بطالة ١٢,٥٪, ومعدل فقر ١٣,٤٪, وهو مجتمع شاب ٥٦,١٪ من السكان عمر ٢٤ سنة فما دون، وينتشر الإنترنت في ٢٧,٦٪ بين السكان. كما أن نتائج الدراسة تتماشى مع فرضيات نظرية دوركايم في الأنومي ونظرية أجينو في الضغوط العامة، والتي يمكن أن ينظر بموجبها إلى أن الحراك الشعبي نوع من التأقلم مع الضغوط العامة التي يمثلها الفقر والبطالة وقمع الحريات وفشل التنمية الإنسانية.

التوصيات

بالاعتماد على نتائج الدراسة يوصي بما يلي:

١- زيادة وتفعيل الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الحكومية من خلال وضع نظام رقابي واضح ورادع.

٢- الجدية في مكافحة الفساد والمفسدين من خلال تدعيم أجهزة الضبط بالكوادر والتدريب.

٣- تشديد الرقابة الداخلية على كبار الموظفين والعطاءات الحكومية، والمقاولات في المؤسسات الحكومية والوزارات، والهيئات المستقلة، ومنح أجهزة الرقابة المركزية سلطات أعلى للمحاسبة والمساءلة تحت الغطاء القانوني.

٤-سن العقوبات الصارمة بحق من يتخذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، ويقوم بالمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة من خلال تدعيم سلطات القضاء والأجهزة الأمنية وإعطائهم الصلاحيات الواسعة.

٥- زيادة الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الضبط والعمل على زيادة كوادرها لتتمكن هذه الأجهزة من القيام بواجبها على أكمل وجه.

٦- تسهيل حصول المواطن على المعلومة فلا يمكن أن يكون هناك نزاهة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها.

٧- إجراء المزيد من الدراسات

المراجع

المراجع العربية

البداينة، ذياب، ٢٠١٢. سيناريوهات الربيع الأردني. ورقة مقدمة في ندوة اللقاء الأول لمنتدى الحوار الاجتماعي الأردني. الأردن في منتصف طريق الربيع العربي مجلس الأعيان.

الخريشة رافع، ٢٠١٢. الحراك المجتمعي. مقدمة في ندوة اللقاء الأول لمنتدى الحوار الاجتماعي الأردني. الأردن في منتصف طريق الربيع العربي مجلس الأعيان.

المرصد العمالي، ٢٠١٢. الاحتجاجات العمالية خلال عام ٢١٠١ صرخة لمن يريد أن يسمع. المرصد العمالي الأردني متوفر على //:http www.phenixcenter.net/files/docs/Labor_protests_-_a.pdf

وكالة جراسا الإخبارية، (٢٠١١)، تقرير أمني بوجود ٤١٠٠ اعتصام منذ عام ٢٠١١، تاريخ ٢٠١١/١٢/١٩.

المراجع الاجنبية

Arabi, A and J, Jürgenmeyer (2012) The Arab Uprisings: Sociological Perspectives and Geographical Comparisons. Global Dialogue. Volume 2, Issue 4.

Aronson, G., (2011). The middle east conflict after the Arab Spring : the case of Palestine. European View. 10: 215-220

Bellin, E. (2004). The robustness of authoritarian in the Middle East: Exceptionaliam in comparative perspective. Comparative Politics, 36, 139157-. Retrieved from www.jstor.org/stable/4150140

Black, I. (2011). Jordan denies reports about attack on King Abdullah. The Guardian. Retrieved from http : //www.gurdian.com.uk/world/2011/jun/13/jordan-kingabdullah-attack-denied

Blaydes, L. and Lo, J. (2011). One man, one vote, one time? A model of democratization in the Middle East. Journal of Theoretical Politics 24: 110-146.

Brown, L. C. (2000). Religion and State: The muslim approach to politics. New York, NY : Columbia University Press

CBS News. (2011). How schoolboys began the Syrian revolution. Retrieved from http : //www.cbsnews.com/201220057082-162_503543-.html?tag=contentMain;contentBody

El-Issawi, F. (2011). The Arab spring and the challenge

of minority rights : Will the Arab revolutions overcome the legacy of the past? European View. 10 : 249-258.
Freudenstein, R. (2011). The Arab Spring : What's in it for us. European View 10 : 6772-
http://www.isa-sociology.org/global-dialogue/201205//the-arab-uprisings-sociological-perspectives-and-geographical-comparisons/
Pew Research Center. (2011). Muslims as a share of overall population, 19902030-. Retrieved from http://pewforum.org/future-of-the-global-muslim-population-regional-middle-cast-aspx
Spindel, C. (2011). The People want to topple the regim : Exploring the Arab spring in Eygpt, Syria and Jordan. Sage Open 1 : 11, November, 2001
Staff, (2011, Feb. 8). Jordan tribe threaten revolution over country's Palestinian Queen Rania. Reuter. http : //www.haaretz.com/news/international/jordan-tribes-threaten-revolution-over-country-s-palestinian-queen-rania-1342072-
Sullivan, T.(2011, June 26). Chaos feared as Syria nears bloody impasse. Associated Press. Retrieved from http : //hosted.Ap.org/dynamic/stories/M/ML_SYRIAS_BLOODY_SPRING?SITE=AP&;SECTION=HOME&TEMLATE=DEFAULT
Sullivan, T. (2011, July 4). Jordan navigates warily in turmoil of Arab spring. Associated Press. Retrieved from http : //hosted.Ap.org/dynamic/stories/M/ML_JORDAN_ROYAL_POLTICS?SITE=AP&;SECTION=HOME&TEMLATE=DEFAULT
The Economist Intelligence Unit limited (2011). Spring Tide : Will the Arab risings yield democracy, dictatorship or disorder? Special Report.
Weber, M. (2010). What is politics? In Lemert C. (ed.), Social theory the multicultural and classical readings (vol. 4, pp. 114116-). Boulder, CO : Westview. (original work published 1918).